والاظهر انهم يطلبون الفتح من الله عليهم متوسلين بذكره ويجعلون اسمه شفيعا او يطلبون الفتح من الله بطلب وجوده واد ركل زمانه ق واول كافر وقع ضراعة ظهر لكم بعني ان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة يكون للتفضيل لكن موصوف على ما اضيف اليه تفضيلا على صاحبه وعليه فالافراد والتثنية والجمع فيجب مطابقة المتفضل عليه للمفضل فاذا اتصل به تاويل احد هنا فاما ان يكون اول او لا فالمضاف اليه يجعل كالموصوف فيوحد او يجمع وان نبا الموصوف يجعل لانكونوا بمعنى لايكن كل واحد وانما يقدم التاويل على المضاف اليه لان في تاويل غير الجمع ارتكاب التاويل قبل الحاجة ولا يخلوا عن السماجة ولانه ظاهر في العموم والمقصود نفي الكفر فالاول به يحتاج الى تاويل فرع تاويل المضاف اليه فهو مسافة وكذا ان تقول نكيا اول يقولنا لا يكون واحد منكم فيندفع الوجه الثاني ق اولا يكونوا اول كافر به هنا اهل الكتاب والاظهر من اهل المدينة ق او من كفر بما معه فان من كفر بالقرآن كفر بما يصدقه واورد عليه المحقق انه انما يتم هذا لو كان كفرهم به انه كذب كله واما اذا كفروا لكونه كلام الله واعتقدوا ان فيه الصادق والكاذب فلا وعلى هذا المحق عليه وجها لضعف المشبه به سوق كلام الكشاف وهذا مما ينقضي منه العجب وليس مما يخفى على احد ان كفرهم بكونه كلام الله كفر بالكتاب الذي اخبر بانه سيترل ونعته مطابقا لما يوجد عليه على انه اذا ظهر ان كتابا فيه الاحكام فلا سبيل الى انكار انه من الله لانه لا سبيل لهم الا بتوفيق الله تعالى اياه وهذا الانكار انكار لما يصدقه وهو فيه ضعيف لانه مبني على اصل الظهر بالحكم وسوق النظم وتمامه يستدعيان كونه كما التزمت واورد ذكر المحقق ايضا ان هذا لا يدفع شيئا وكونهم اول كافر به صح بهم النهي عنه لان مشركي مكة سبقوهم في هذا الكفر ايضا لانهم لما كفروا بالقرآن كفروا بما يصدقه وسمي جعله بواطل هذا الاشكال وبهما ولعل الوجه ما ذكره لانه فرق بين لزوم الكفر والتزامه ومن لزمه الكفر لا يسمى كافرا فالمشركون اما كفروا بالتوراة وان لزمهم الكفر بما في القرآن من حيث لا يدرون بخلاف بني اسرائيل لانهم باحبار القرآن التزموا انكار ما مع التوراة والاظهر ان يجعل ما هنا كعبارة عن نفي القرآن مع التوراة فيكون معنى ولا تكونوا اول كافر بما في التوراة من نعت القرآن وكونوا لاشتروا بايات نحن قليلا منتفع تحريفه لبقاء رياستهم وما اورده ذكر المحقق من جملة الاشكال بحيث ان الكفر منهي عنه كيفما كان فلا وجه لتقييد النهي بالاولية يدفعه ان الاولية اشد لان مثل وزر من تبعهم

في ذكر

في ذكر عليهم والابعد ان يقال المراد بالاولية متبوعيتهم بحيث لاعدم مسبوقيتهم وفيه تعرض بان كفرهم ليس كفرهم بل هم لكونهم اهل الكتاب ووجوه الناس والمشهورين بالعلم كفرهم يدعو الناس الى الكفر ق واول افعل لا فعل له يعني لا فعل له محققا وكيف تقدر فعل له وهذا ما قال ابو البقاء قيل ق وول قريب وقيل اصله اوال من زال ومعناه تباعد وانما سهلت الاختلفت قيه ظاهرة كلفي قيه قلبت الهمزة على غير قياس وقيل من العجب رجع والمناسبة غير ظاهرة مع لزوم قلب الهمزة واوا على غير القياس ق فانها وان صدرت مستدركة لكنها بالاضافة الى ما يفوت عنكم الحصر بالقلة فصرح به مع النظم والحكم بالاستدراك مستفاد من التعبير عنه بكلمة فان الكلمة مستدرك بالقياس الى المقاصد مبذول في تحصيلها فهذه كلمة جليلة للتعبير بالجمع مع ان مقتضى اشتراء بالآيات غير وصاحب الكشف قرينة استعارة الاشتراء للاستبدال اذ لو كان الاشتراء على حقيقته لم يكن التعبير بالثمن مناسبا لانه المشترى به ق واياي فاتقون تحذير عن العذاب بعني التحذير عن فوت الخطوظ الكثيرة بالخطوظ القليلة ق عطف على قوله توضيح الواضح الآن بقال المقصود ان عاطف غير متعين او يقال المتبادر ما قبل الا في صلة وانما قال وقد علم مما جعل الشيء شيئا بعده لانه ربما لا تشبيه كخلط الخمر بالخل والشعير بالخطة والمقصود منه توطئة لما له في الاشتباه وجملة عليه ووصف الباطل باضمارهم لا غائبة فيه لان النظم اهم ولا يجوز خلط فيخ بالمنزل سواء كان مخترعهم او مخترع غيرهم والخلط كالليس في انه قد يكون بخلط الباطل بالكلية بان يكون خلطه شاذا وقد بالباطل فتعين الخلط بالكتابة وتقيم الالباس لها وللتا وقد لا بد له من التعليل ويحتمل والله اعلم ان يكون لا تلبسوا الحق بالباطل ما هو المنسوخ بعني بعد الاتيان بالناسخ لا تخلطوا به العمل بالمنسوخ لان تصديق الناسخ اياه كونه كان من عند الله وذلك لا يستلزم بقاء صحة العمل به ق وكانهم امروا بالايمان وتركوا الضلال الظاهر ونهوا عن الضلال والاضلال ق والاظهر على ما سبق ويحتمل ان يريد بالكتمان محوه عن التورية ولهذا اصدر الكلام بجملة الظرفية وانما رجحه لان الكتمان يتبادر منه التوصل مع السر فيبعد حمله على المحو ويحتمل ان يراد بالبس خلط غير الحق بالحق وبالكتمان تاويله الحق حتى لا يظهر ق اي لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه والقصد الى

لا تخلطوا